مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي
Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing
Issue N.27 –Vol.2 / ISSN: 2958-8537

العدد السابع والعشرون (27) –المجلد الثاني
تاريخ 30 – 10 – 2024
(ص8 لـ ص19)

تجليات الفكر اللغوي عند أبي علي الفارسي (288–377هـ)

"Manifestations of Linguistic Thought in Abu Ali Al-Farisi (288–377 AH)"

الدكتور عثمان حسن عثمان
أستاذ مساعد في اللغويات العامة والتطبيقية بقسمي اللغة العربية، واللغات والترجمة، وكلية الدراسات العليا في جامعة الملك فيصل بشاد حالياً.
ousmanehassane5450@gmail.com

الدكتور عادل صغيرون تيراب
عضو هيئة التدريس بكلية الدراسات العليا في جامعة الملك فيصل بتشاد حالياً
adilsakhairouterap@gmail.com

الملخص:

اعتاد الدارسون على قول: «ما تركَ الأوّل للآخِرِ شيئاً» وذلك على النقيض، فالدعوة الى متابعة التحصيل والبحث للاهتداء إلى معارف جديدة، مطلوبة بإلحاح شديد، ولو طبقنا هذا الحكم لتوقف الناس عن التقدم، ولانحصرت العلوم في أجيال معينة وأمم محددة (الرسائل الأدبية 37) وأنّ مقولَةَ: ما تركَ الأوّل للآخِرِ شيئاً مقُولَةٌ مخالفة للواقع (البلاغة العربية 90/1) ، فإنه يكفي في معارضة هذه المقولة قولهم: كم ترك الأول للآخر، ولله در ابن مالك في التسهيل حيث يقول:(إذا كانت العلوم منحًا إلهية، ومواهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يُدَّخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين) (التسهيل لابن مالك102/1).بهذه الطريقة تسير عجلة الحياة، وقد شرع الله أمر التعليم وجعل التفاوت فيه بين الناس سنة كونية، سواء عند العالم أو المتعلم وتفوق المتعلم على معلمه لم يكن ابتداء، فالعلم أساسه التعلم، وبتقوى الله يبلغ العبد ملغاً يُحسد عليه.

فالدراسات اللغوية من أبرز العلوم التي شهدتها ساحة الفكر والمعرفة خلال فجر الإسلام، حيث فيمن سطع نجمه وشهد له أقران عصره، وما تلاهم بمكانته العلمية السامقة، وفكرته اللغوية الفذة، هو العالم أبو علي الحسن النحوي الفارسي المولود في العام 288هـ والمتوفى في377هـ).

فظهور أفكار مردها إعمال العقل بخطوات ثابتة موافقة لمنهج الرواية، ما هو إلا جانب من رسوخ العلم ونضج الفكر عند ابي علي الفارسي، ـ بعد توفيق الله تعالى له ـ، فالعربية عُرفت بقالبها اعرابا وبناء سواء أكان قياسا أم سماعا، إلا أننا نشهد عند ابي علي الفارسي لونا آخر في طرح المسائل اللغوية، التي تعتبر سببا نتوقف عندها

خلال عرض البحث، ولكي تتجلى لنا الألغاز التي تفضـــل بها العالم نعتمد في دراســـتنا المنهج الاســـتقراء والتحليلي.

الكلمات المفتاحية: أبو علي الفارســـي. تجليات. الفكر. بناء القاعدة. المســـألة اللغوية. التحليل اللغوي. الاستنباط.

Résumé:

Les étudiants ont l'habitude de dire : « Ce que le premier n'a laissé au dernier », ce qui est en contradiction avec l'appel à poursuivre l'apprentissage et la recherche pour découvrir de nouvelles connaissances, ce qui est fortement requis. Si nous appliquions cette maxime, les gens cesseraient de progresser, et les sciences seraient limitées à certaines générations et à des nations spécifiques (les lettres littéraires 37). L'assertion selon laquelle « ce que le premier n'a laissé au dernier » est une affirmation qui contredit la réalité (la rhétorique arabe 1/90). Il suffit de dire : combien le premier a-t-il laissé au dernier. Que Dieu bénisse Ibn Malik dans son « Al-Tahsil » lorsqu'il dit : « Si les sciences sont des dons divins et des talents spéciaux, il n'est pas surprenant que certaines choses soient réservées à certains des retardataires qui ont été difficiles pour beaucoup des premiers » (Al-Tahsil d'Ibn Malik 1/102). C'est ainsi que la roue de la vie tourne, et Dieu a établi l'enseignement, faisant de la disparité entre les gens une loi universelle, que ce soit pour le savant ou l'apprenant. La supériorité de l'apprenant sur son maître n'est pas un début. La science repose sur l'apprentissage, et par la piété envers Dieu, le serviteur atteint un niveau enviable.

Les études linguistiques sont l'une des sciences les plus marquantes qui ont émergé dans le domaine de la pensée et de la connaissance durant l'aube de l'islam. Parmi ceux qui ont brillé et ont été reconnus par leurs contemporains et ceux qui les ont suivis pour leur stature scientifique élevée et leur pensée linguistique unique, se trouve le savant Abu Ali al-Hassan al-Nahwi al-Farisi, né en 288 H et décédé en 377 H.

L'émergence des idées, fruit de l'exercice de la raison avec des étapes solides conformes à la méthode de la narration, n'est qu'un aspect de la solidité du savoir et de la maturité de la pensée chez Abu Ali al-Farisi — après l'assistance de Dieu — car l'arabe est connu par sa structure, tant par l'analyse que par la construction, qu'elle soit par analogie ou par tradition. Cependant, nous observons chez Abu Ali

al-Farisi une autre couleur dans l'exposition des questions linguistiques, qui est une raison pour laquelle nous nous arrêtons lors de la présentation de la recherche. Afin de faire ressortir les énigmes que le savant a proposées, nous nous appuyons dans notre étude sur la méthode inductive et analytique.

Mots-clés : Abu Ali al-Farisi, manifestations, pensée, construction de la règle, question linguistique, analyse linguistique, déduction.

ارهاصات النبوغ المبكر عند ابي علي الفارسي ومعالمها.

مما لا شك فيه أن يقدر المرء ما يمكن الحصول عليه، وهو ما يدخل في إطار التنبؤ بالشيء قبل وقوعه، فلعل ما اجتمع لأبي علي الفارسي من مميزات عدة كفيلة بأن نراهن على نبوغه المبكر الذي أنتج لنا فيما بعد كل هذه المعارف المشهودة، حيث الدراسات النحوية والصرفية واللغوية والاحتجاج للقراءات، والشعر العربي وغيره، كان كل ذلك بفضل ما اجتمع لديه من بيئة علمية صالحة للعلم حيث النشأة والترحال بين شيراز وبصرى، وبغداد، وحلب، وكرمان، وقصرية، وعسكر، ومكرم، وهيث (بغية الوعاة 1/ 497.واسفار الفصيح65/1).

نبوغه في العلم وانفراده بسبق الرأي.

يقال: نبغ الشيء ينبغ وينبغ نبغا ونبوغا، أي ظهر ونبغ الرجل يَنْبغ وينبغ إِذا قَالَ الشّعْر بَعْدَ طعنه في السن أَو يكون مفحما أي داريا بأسرارها ثمَّ ينْطق، وَبِه سميت النوابغ: الذبياني والجعدي والشيباني (الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، 4/ 1326، و جمهرة اللغة، ابن دريد 1/ 370) .

فإن النابغة من العلماء هو الحاضر الذهن الذي يستطيع تصريف الأمور التي يراها الآخرون أنها معقدة، فنجده ماهرا فيها لأنها في مقدوره التفنن فيها بحلها والبرهنة على أفهام وإقناع غيره.

سُئِلَ أبا علي ذات مرة قبل أَن ينظر فِي الْعرُوض عَن خرم " متفاعلن "؛ ففكر وانتزع الْجَواب من النَّحْو، قَالَ: لَا يجوز، لِأَن " متفاعلن " يُنْقل إِلَى " مستفعلن " إِذا خبن، فَلَو خرم لتعرض إِلَى الِابْتِدَاء بالساكن، فَكَمَا لَا يجوز الِابْتِدَاء بالساكن لَا يجوز التَّعَرُّض لَهُ؛ والخرم حذف الْحَرْف الأول من الْبَيْت، والخبن تسكين ثَانِيه) (معجم الأدباء، ياقوت الحموي 2/ 812).

يروي تلميذه ابن جني بقوله: قال لي أبو علي -رحمه الله-"بحلب" سنة ست وأربعين: أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس. ومن الله المعونة وعليه الاعتماد (لخصائص، ابن جني، 2/ 90)

ويروي أيضا: قال لي أبو علي وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان: لو شاء شاعر أو ساجع، أو متسع، أن يبنى بإلحاق اللام اسمًا، وفعلا، وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: خرججٌ أكرم من دخللٍ وضربب زيد عمرًا ومررت برجل ضرببٍ وكرمٍ ونحو ذلك. قلت له: أفترتجل اللغة ارتجالا قال: ليس بارتجال لكنه ما قيس على كلامهم، فهو إذًا من كلامهم. قال: ألا ترى أنك تقول: طاب الخشكنان (مجلة الألوكة اللغوية والأدبية، الكنان في الخشكنان، محمد آل رحاب 2015) فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلمت

به هكذا قال فبرفعك إياه كرفعها صار لذلك محولا على كلامها ومنسوبًا إلى لغتها (الخصائص، ابن حني، 1/ 359-360).

فسبق البداهة عنده مرتبط بتوفيق الله له وهو أمر غير متاح عند الكثيرين لأن الفوارق الفردية التي ميز الله بها خلقه متفاوتة، وعليه فإن أبا علي يستحق لقب النابغة بما أنه يسبق في كثير من المسائل غيره من العلماء مما اكثرو الأخذ من آراءه، نختم كلامنا بمقولة ابن جني: ما زال النحو مجنونا حتى عقّلَه ابن السراج بأصوله، من تلاميذه النابهين أبو علي الفارسي (المنصف شرح كتاب التصريف، لابن جني، 2/ 354).

تعامله مع المسائل واستنباطه للأحكام.

الاستنباط: هو الاستخراج. ويستعمل بمعنى: استخراج المعاني من النصوص بفرط الذِّهن وقوَّة القريحة، مع وضع القواعد التي تلزمه وتبنى عليه باعتبارها القاعدة التي تحكمه، وقد توسع الاستنباط في المسائل الشرعية غير أن كل العلوم الإنسانية تلجأ إلى الاستنباط أو التنظير، وأبو علي ـ رحمه الله ـ كان مولع باستنباط المسائل اللغوية يقول فيه تلميذِه ابن جني: أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا. (الخصائص، ابن جني 229/1).

وعلى نحو ما يتعجب ابن جني من سداد أقيسته وقدرته على التعليل وكثرة ما كان يدلي به من تعليلات في مسائل النحو والتصريف في مسألة حدوث الحركة مع الحرف، أو قبله، أو بعده، فترى جماعة أن الحركة تحدث مع الحرف أي لا يسبق أحدهما الآخر، فهما متلازمان، وقد اخذ بهذا المذهب أبو علي الفارسي، فيما يرويه عنه تلميذه: "أن الحركة تحدث مع الحرف بأن النون الساكنة إذا تحركت زالت عن الخياشيم إلى الفم، وكذلك الألف إذا تحركت انقلبت همزة فدل ذلك عنده على أن الحركة تحدث مع الحرف (سر صناعة الإعراب، ابن جني، 32/1) ".

فمن خلال الدراسة الصوتية يمكننا أن نقول: أن النون المتحركة مخرجها الفم، وهي من حروف الذلاقة، لأنها تخرج من ذلق اللسان، وتسمى النون المظهرة، فهي ليست مخفية، بينما النون الساكنة مخرجها الخيشوم، أو التجويف الأنفي، فهي دائماً ساكنة حيث خروجها من الأنف، فإذا حدث فيها نوع من الحركة أزالها من مخرجها فتتحول إلى النون المظهرة أو المتحركة، ولا شك حينئذ تخرج من الفم، وفي علمنا أن الألف في: (قاْل، وصاْم، وتاْب) دائماً ساكنة فإذا حركناها قلنا (قأل، وصأم، وتأب) قلبناها همزة بحكم الحركة التي فيها، وأبو علي في رأيه مخالف لكثير ممن تقدموه من العلماء أو عاصروه أو جاءوا بعده ("مجلة المورد، أبو علي النحوي والدراسات الصوتية، م 14/ ع 102/13).

فابن جِنّي معجب برأي أستاذه يقول: "وهو لعمري استدلال قوي، (سر صناعة الإعراب، ابن جني، 32/1)، لكن ما اقتنع إليه ابن جِنّي هو أن الحركة يجب أن توضع بعد الحرف في المرتبة.

وقد وجه رأيه نحو رأي سيبويه يقول: "وفي الفرق بينهما بعض الإشكال (سر صناعة الإعراب، ابن جني، 28/1)، وقريب منه فكرة أن الحركة تحدث مع الحرف رأي أضافه النحاة في أن الحركة تحدث في الحرف، وهو

احتمال متخيل تبعاً للعلاقة الخاصة بين الجوهر والعرض، وكان ردّ ابن جِنّي شافياً فيمن يعتقدون من أن الحركة تقع (في) الحرف.

يقول ابن جِنّي:" وقول النحويين أن الحركة تحُل الحرف مجاز لا حقيقة تحته، وذلك أن الحرف عرض والحركة عرض أيضاً، وقد قامت الدلالة من طريق صحة النظر على أن الأعراض لا تحل الأعراض، ولكنه لما كان الحرف أقوى من الحركة وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف، صارت كأنها في حلّته وصار هو كأنه قد تضمنها تجوزاً لا حقيقة (سر صناعة الإعراب، ابن جني 32/1)".

اعتماد العلماء على فكره اللغوي وبناء القاعدة عليها.

"التَّفَكُّر التأَمل، وَالِاسْمُ الفِكْرُ والفِكْرَة، وَالْمَصْدَرُ الفَكْر وعند أخل الاختصاص هو "انتقال النفس من المعاني انتقالًا بالقصد"، وقيل الفكر هو: "حركة النفس في المعقولات مبتدئة من المطلوب، متعرضة للمعاني الحاضرة عندها، طالبة مباديه المؤدية إليه، إلى أن تجدها وترتبها، وترجع منها إلى المطلوب.

وإذا وقفنا عند مفهوم الفكر لغة واصطلاحاً وربطناه بالاحتجاج اللغوي نجدوا أبا علي الفارسي كان بطل الساحة الفكرية في الاحتجاج اللغوي فاعمل خاطره وتأمل في وجوه الأدلة بحركة نفس قوية في المعقولات طالباً صحة الاستدلال فوفق لذلك.

فلذا الاحتجاج الفكري برز بقوة لديه؛ فكان يعمل فكره في البحث عن علل تبرهن صحة وسلامة اللفظة من خطئها في التركيب فتوصل الى أقيسة وتعليلات وقواعد في مسميات ارتضاها اللغويون قواعد احتجاج يصححون ويرجحون ويميزون بها أماكن الضعف من القوة ذكرها في طيات مؤلفاته منها: الاجماع والكثير الشائع، والكثير والقليل والشاذ والممتنع، والمستكره. وقال الدكتور كاظم بحر المرجان في تحقيق كتاب التكملة لأبي علي الفارسي: أنه" يأتي بالإجماع في المقدمة موجبًا للقياس، فالأكثر والشائع، فالقليل فالمنفرد ثم الشاذ ثم المستكره وأخيراً الممتنع". فهذه القواعد كانت معاير الاحتجاج لديه تضمن سلامة اللغة من الدخيل الذي يفسد فصاحتها ونقائها وحسنها ولاسيما بعدما تسربت العجمة إليها بسبب عالمية الدين الإسلامي الذي جاء كافة للناس بشيراً ونذيراً؛ فالاحتجاج الفكري يقصد به حجية الاجماع والقياس التي تتناول استنباط القواعد وتعليلها والعمل عند تعارض السماع، والقياس، وكيفية الترجيح، والتوجيه فكان لأبي علي الفارسي دور مشهود في مصنفاته حيث مال إلى إعمال العقل في كل قضية نحوية أو صرفية أو لغوية ابتعد عنها السماع حتى أصبح رائد الاحتجاج الفكري وأمامه وأكمل فكره تلميذه من بعده ابن جني، والظاهر من منهجه أنه قرن القياس بالسماع في احتجاجه واستدلاله بطريقة لا تجعل تنافراً بينهما؛ فجاء احتجاجه في معظم مسائله التي بسطها في مؤلفاته فكرية ذهنية، فاحتج ودلل بحجج منها: الاجماع، والأكثر، والشائع، والقليل، والشاذ، والممتنع، والمنفرد، والمستكره.

لقد كان السابقون من علماء الأمة الإسلامية ثابتون في علمهم موقنون أن العلم تاج العلماء، أخذوا يؤلفون الكتب وينتجون المعارف، هذه الآثار العظيمة الجليلة لم تأت إلا بعد عنا، وأبو علي الفارسي أحد فرسان هذا الميدان وواحد من بين من قدموا أنفسهم خدمة للعلم والمعرفة فأعطاه الله العلم الغزير، فكان أحد الذين يُشد

إليهم الرحال، وتلميذه ابن جني كان أحد هؤلاء، وقد اثبتت الدراســـات اللغوية أن الفكر اللغوي لأبي علي الفارسي اعتمده غير واحد من العلماء الذين أدركوا صواب القاعدة التي بنى عليها فكره.

الاجماع على إمامته في الاحتجاج الفكري اللغوي

مفهوم الاحتجاج

"الْحُجَّة من الِاحْتِجَاج"(الجمهرة، ابن دريد، ط1، م443/1).) "والحُجَّةُ: الوَجْهُ الذي به يَقَعُ الظَّفَرُ عند الخُصُوْمة، و [يُقال]: حاجَجْتُه فَحَجَجْتُه" ([1]المحيط في اللغة: بن عباد ط:2، 292/2).

فـــــ (الاحتجاج) مصدر وهو إقامة الحجة عند الخصم ويطلق عليه البرهان والمفرد حجة لأن الاحتجاج طلب الحجة، و"الِاسْتِدْلَال طلب الدَّلِيل المرشد إِلَى الْمَقْصُود سَوَاء اتَّصل إِلَى الْمَقْصُود بطرِيق قَطْعِيّ أَو ظَنِّيّ". (لسان العرب، ابن منظور، ط3، 227/2).

فمهفوم الاحتجاج يبدأ بالتأملات وينتهي بالكشـف عن القواعد، بأنه الاسـتدلال على صـحة القواعد النحوية مطلقا، أو بأنها اســتعمال أدلة النحو، وهي كلام العرب الفصــيح المنقول نقاً ســليما الخارج إلى حد الكثرة" والملاحظ من هذه التعريفات أن الاحتجاج يبين ويجلي القاعدة اللغوية ويحفظ صحة وسلامة اللفظة والجملة عند التراكيب والنطق.

وحدد السيوطي حجية الاستدلال والاحتجاج بالسماع والاجماع والقياس فقال في السماع هو:" ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، (الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي،ط1، ص14).

"وإنما تكون الحجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا لأنه لم يرد في القرآن ولا في السنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص بذلك" "قال ابن الأنباري هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه وهو معظم أدلة النحو، والمعول عليه في غالب مسائله، فالنحو قياس يتبع فهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل فالنحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله وكلام الفصـــحاء العرب (الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصـــول الفقه: شمس الدين المارديني ط3، م ص103) ".

أولاً: الإجماع:

أورد أبوعلي الفارســي مســائل وقضــايا، اتفق النحاة واللغويون عليها، وكثر مجيئها في اللســان العربي ووسمت بالإجماع، منها قوله: "ومن قول الجميع: إن الفصـــل لا يقع بين النكرات"، وقوله: "في قولك: (سِـــرْتُ حتى أدخُلُها) إلا النصـــب، لأن القلب لا يجوز في هذه المســـألة بإجماع من العرب ألبتة "(التعليقة على كتاب سـيبويه:99/2 –144) وقوله: فأما "هَلُمَّ فمفتوحة على قول الجميع"، وقوله: " أبدل الجميع من العرب في نحو

سـيدّ وميّت"، وقوله: "كما تقول في تحقير ثلاثين: ثُليثون، وثُليثّوُن قول جميع العرب".فهذه الأمثلة وغيرها كثيرة وردت في التكملة على ما أجمع العرب على النطق به(التكملة :188 -199)"

ثانياً: القياس: "وشـار النحويون إلى بداية القياس الأولى عند عبد الله بن أبي إسـحاق الذي قيل عنه أنه أول من بعج النحو ومد القياس وعمق الخليل وسيبويه هذا المذهب النحوي حتى جاء أبو علي فرسخ القياس ومد جذوره في النحو وفضله على غيره من أدوات النحو الأخرى" (التكملة :81)"

وقال ابن جني: "قال لي أبو علي رحمه الله "بحلب": أخطئ في خمسـين مسـألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس "وهو باب واسع بنى عليه الفارسي جل مسائله فقال في هلم:" وأما اهل الحجاز فانهم جعلوا الـ (هَا) التي للتنبيه مع (لُمَ) الذي هو فعل الامر بمنزلة شـيء واحد فضـموا الحرف إليه وبنوا الآخر على الفتح كما يبنون على الفتح الشيئين اللذين جعلا شيئاً واحدا نحو خمسة عشر في الأسماء (المسائل العضديات: أبي علي الفارسي، ت: علي جابر المنصوري، عالم الكتب . بيروت ص223)"

وقال في ما التميمية: قال سيبويه: "وإن قلت: ما أنا زيدٌ لقِيتُهُ، رفعت إلا في قول مَنْ نَصَبَ زيدًا لقِيتُهُ" قال أبو علي: هذا على مذهبه فيما تقدَّم، فأمّا في قول الأخفش: والذي هو القياس عندي فالنَّصْـبُ في (ما) إذا كانت تَميميَّةً أجْوَدُ" وقال فيما اسميته ألبب: "كان القياس في (ألبَبِ) أن تُدغم فتُلقي الحركة منه على الفاء كما فُعل بأضَـمَّ، وكذلك كان القياس في حَيْوَةَ، وضَـيْوَنٍ، أي تُقلب الواوان ياءين، وتُدغم الياءان فيه كقوله تعالى "أوْ كَصَيِّبٍ" في النسـب إلى أخت: "وإذا أضَـفْتَ إلى أُخْتٍ قُلت: أُخَوِيّ هكذا ينبغي أن يكون على القياس، وذا القياس" (التعليقة:133/1).

ثالثاً: الأكثر والشـائع: احتج أبوعلي الفارسـي بالأكثر الشـائع في كثير من مسـائله وهو أقرب من الاجماع ودون القياس الذي لم يوسـم بها ومنها، قوله: "وقالوا: صـحابة ففتحوا الصـاد وهذا اسـم للجمع والصـاد لا تكسـر مع دخول التاء الاسم، وقد حكى الكسر بعض البغداديين صِحابة والأكثر الأول في الاستعمال" (التعليقة:454) ، وقوله: "لو سميت رجلاً بيأجج لصرفته لأن الياء أصلية غير الاستدلال بالكثير الشائع أحد فروع القياس ويأتي دون مرتبة الاجماع واسـتخدمه أبو علي الفارسـي كثيرا يبرهن من خلاله قوة دليله الذي ارتضـاه ويقنع بذلك الدارس والباحث بالحكم،: "وهذا يقاس عليه أيضًا وإن كان يأتي في مرتبة دون مرتبة الإجماع وذلك لأن شيئًا في كلامهم قد خرج على هذا الكثير الشـائع" ومما ذكره فيه قوله: "وتقول في الذي: اللذان، وفي التي اللتان، وفي الجمع: الذين، ومنهم من يقول في الرفع: اللذون، الأول أكثر"وقوله: "وقوم من العرب إذا وقفوا على هذا النحو قالوا: هذا غازي ورامي وشـجى والأول أكثر" وأقيس وقوله: "السـوق تذكر وتؤنث، والتأنيث أكثر"، زائدة كالتي الدليل على ذلك ظهور المثلين. فإن قلت: فقد جاء (ألْبَبُ) مبَيَّنًا غير مدغم وهو من اللّبِّ، قولك شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه بألْجج ونحو أكْلَل وأيْقَق، لكن ينبغي أن يُحمل على الأكثر الشائع دون القليل النادرة" وقوله: "وان جازت الإمالة في الألف جعلت من الياء قياساً على الأكثر، فلو سمي رجل بكلا ومتى لكانت التثنية بالياء لمجيء

الإمالة فيهما"، "والسماع الشائع في كلامهم، لم يكن لأحد أن يجيز الرفع في "ليس زيد إلا قائم" على حد "ما زيد إلا قائم" على أن يكون الكلام من جملة واحدة"(التكملة:92).

رابعاً: تقديم السماع على الكثير الشائع: فمن الواضح في هذه المسألة أن الفارسي يقدم السماع عند الاحتجاج على الكثير الشائع من القياس فيرى تقديم الكثير الشائع من القياس على السماع خروجاً واضحاً عن اللغة العربية: فقال: "فلو أعللت نحو "استحوذ"، ولم تراع فيه السماع، وقلت: إن بابه كله جاء مُعلاً نحو "استعاد" و "واستفاد"، فكذلك أُعِلُّ هذا المثال قياساً على هذا الكثير الشائع، لكنت ناطقاً بغير لغتهم، ومدخلاً فيها السمع، فأما أن يُترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول عن الصواب (المسائل الحلبيات:226)"

خامساً: القياس والشذوذ: بوّب أبي علي الفارسي بابا كاملا في كتابه المسائل العسكريات في النحو العربي لمعرفة الشاذ من القياس من كلام العرب وقسمه الى ثلاثة أقسام: فقال: " هذا باب معرفة ما كان شاذًا من كلامهم، أعلم أنَّ الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب: شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس، ومطرد في الاستعمال شاذ عن القياس، وشاذ عنهما المسائل (العسكريات، أبو علي الفارسي، (الدار العلمية الدولية للنشر 2002 م، ص76) ."

ثم بين حدود القياس، فقال: "والقياس ينبغي أن يكون على الشائع دون الشاذ"

الضرب الأول: الشاذ عن الاستعمال المطردّ في القياس: تناول فيه مسائل كثيرة منها ماض يدع ويذر فقال:" فكما في (يدع) و (يذر)، فماضي هذا لا يمنع منه القياس؛ ألا ترى أنه لا تجد في كلامهم مضارعًا لا يستعمل فيه الماضي، سوى هذا، فلهذا شذَّ عن قياس نظائره، فصار قول الذي يقول: (ودع) شاذًا عن الاستعمال."

وقال في مجيء الضمير مفرداً أو جمعاً من أرأيتك:" أرأيتك زيدا ما فعل؟ وفي التثنية والجمع ارأيتكما، وأرأيتكم. والتاء هي ضمير الفاعل مفردة في جميع الأحوال (وإن) كان المخاطب واحدا مذكرا، أو مؤنثا، أو مجموعا، والقياس لا يمنع تثنية ذلك وجمعه، إلا أن الاستعمال لم يأت في ذلك" (العسكريات، أبو علي الفارسي، (الدار العلمية الدولية للنشر 2002 م، ص76).

الضرب الثاني: المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس: وذكر مسائل مطردة استعمالاً شاذة قياساً منها:(معديْ كربَ)، و(استحَوَذ)، (قَوَد)، (رَوَع) اطرد سكون الياء من معدي وتحرك الواو وانفتاح ما قبلها مع عدم الاعلال في الباقي، فهو شاذ في القياس فقال أبو علي الفارسي: "ومن أضاف نحو: (معدي كرب)، لم يفتح الياء من (معدى كرب) وهو في موضع نصب. ومن أجاز حركة هذه الياء، كان مخطئًا تاركًا لكلامهم، وأن كان القياس غيره. كما أن من أعل (استحوذ) كان تاركًا لكلامهم، ...ونحو قولهم: (استحوذ) وإن كان في الاستعمال مطردًا، ومثله قولهم: القود، ورجل روع"(العسكريات، أبو علي الفارسي، الدار العلمية الدولية للنشر 2002 م، ص78).

الضرب الثالث: الشاذّ في القياس والاستعمال: وهو ما كان شاذاً في قياسهم واستعمالهم وذكر مسائل كثيرة منها: دخول (أل) التي هي علامة من علامات الأسماء على الفعل المضارع، مثل: (اليجدع)، والجر بـــ (لعل)

فقال: "قولهم. (اليجدع). وإدخال لام التعريف فيه على الفعل فهذا شـــاذ عن القياس لأن موضـــع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذ في الاستعمال أيضًا، ولم يوجد ذلك إلا في شعر أنشده أبو زيد وهو:

(يقول الخناء وأبغض العجم ناطقًا *** إلى ربنا، صـوت الحمار اليجدع) (المعجم المفصـل: 278/4، والمسـائل العسكريات: ص83، وكتاب اللامات ص 55، ورصف المباني ص 77، وخزانة الأدب 1/ 35.)

سادساً: تقوية السماع بالقياس: هذه الجزئية تبرهن شغف أبي علي الفارسي بإعمال الفكر في الاحتجاج حيث يثبت المسألة بالسماع ثم يبحث لها دليلاً فكرياً مدعماً لها فيقول:" النصب في "ليس" مع اشتهاره في السماع يقويه القياس، وذلك أنها مُشْبِهةُ الأفعال من غير جهة، فبحسب كثرة الشبه فيها بالفعل يحسن إعمالِهِ عملَهُ" (المسائل العسكريات: ص83).

سابعاً: القليل: موقفه من القليل يتخذ صورًا متعددة فهو ينص أحيانًا على أنه لا يقاس عليه كقوله: "وقد جمعوا فَعْلًا في العدد القليل على أفعال وذلك قولهم رأدٌ وأرْآدٌ، والرأدُ أصْـــل (اللحْيَيَنِ)، وزنْدٌ وأزْنادٌ، وفَرْخٌ وأفْراخٌ. وفَرْدٌ وأفْرادٌ، وذلك قليلٌ لا يُقَاسُ عَلَيهِ، وذلك قليل لا يقاس عليه"، ومثل هذا قوله: "وقد كسروه (أي بناء فَعَلٍ) على أفْعُل، كما كسـروا فعلًا عليه وذلك زَمَن وأزْمنُ، وجَبَل وأجْبُل، وأفْعُل في فَعَل في القلة وأنه لا يقاس عليه كأفْعَال في باب فَعْلٍ" (التكملة: ص409).

تاسعاً: القبيح من الكلام: وسم الفارسي بعض المسائل بالقبح ولعل مراده من ذلك أن استعمالها في اللسان العربي قبيحاً لا يصـــل درجة المنع ومن ذلك، قوله: "واعلم أنه قبيح (مررت به وبزيد هما)، قال: ألا ترى أنه قبيح أن يقول: مررت بزيد وبه الطويلين؟! (التعليقة:99/2)" .

عاشراً: المستكره من الكلام : مصطلح (المستكره)، وأورده أبوعلي الفارسي دليلاً في كثير من المسائل وهو ضد الحسن ويقصد به عدم النطق والاستخدام في العربية باللفظة أو الجملة، " فالمستكره في أكثره ما لم يرد في كلامهم وإنما ورد غيره فيعلل بأنهم تجنبوه لأنهم يكرهون أن ينطقوا به" من ذلك قوله: "ولو قال: الكِلاب نَبَحَ، والكِعاب انكسـر، كان قبيحًا حتى يلحق العلامة كما قبح موعظة جاءنا، ولم يقبح جاءني موعظة"، وتارة يذكر علة الحكم بالكراهة، ومن ذلك قوله: "والمضـاعف لا يجاوز به أدنى العدد كراهة التضـعيف في فعل وذلك عِنان وأعنِة وكِنان وأكِنّة" فكانت علة الحكم بالكراهة الضعف. (التعليقة:211/1).

حادي عشر: الممتنع: أورد أبوعلي الفارسي في احتجاجه الفكري (الممتنع) ويعني بذلك أن هذه اللفظة أو الجملة مرفوض استعمالها في العربية بأي وجه من الوجوه، "هو آخر التدرج اللغوي الذي يفرضه عليه النظر بالقياس" ومما أورده في ذلك، قوله: "ولم يؤنث بالهاء شيء في موضع في كلامهم، فأما قولهم: "هذه" فالها بدل من الياء، والياء مما يؤنث بها" (التكملة: ص97 -335).

ثاني عشر: التعليل: ويرتبط بالاحتجاج الفكري وهي جزئية مكملة لأركان القياس وهي أحد أركان القياس الأربع التي هي الأصـــل والفرع والعلة والحكم، وهو رأي الأكثرين من النحاة القدامى والمحدثين وذهب بعضـــهم إلى أنها أصلاً من أصول النحو.

الرأي الأول: ذهب أكثر النحاة إلى أن العلة النحوية ركن من أركان القياس منهم: أبو علي الفارسي،
الرأي الثاني: ذهب بعض النحاة أن العلة أصلاً من أصول النحو التي هي: السماع، والاجماع، والقياس، منهم: ابن السراج

وبين الزجاجي "إن علل النحو: ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس...وهي: على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية" واستند الزجاجي في تقسيمه على القصة التي أوردها في كتابه عن الخليل ابن أحمد الفراهيدي قائلاً: "وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت بها"، فتناول أبو علي الفارسي التعليل بأضربه الثلاثة التي ذكرها الزجاجي عند الاحتجاج في مصنفاته (الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزَّجَّاجي بيروت، ط5،-1986م.

الظاهر أن الجهد الكبير الذي قام به أبوعلي الفارسي في توسيع الفهم الفكري اللغوي عند الاحتجاج أقام صلات لغوية عديدة في الدرس اللغوي النحوي والصرفي، فأبان ما غَمُض وسَهَّل ما صَعُب وعلَّل ما أشْكَل مستخدماً مصطلحاً فكرياَ ذهنياً قوياً وضعه في مؤلفاته التي تفوق الأربع وثلاثين مؤلفاً فارتضاه اللغويون من بعده منهجاً في مؤلفاتهم فاستطاع الباحثان أن يقفا على بعضها من خلال مصنفاته المتاحة المتمثلة في كتاب التعليقة على كتاب سيبويه، والمسائل الحلبيات، والمسائل العسكريات، والايضاح العضدي، فوجدا مرتكزات فكرية استند عليها عند الاحتجاج في جميع المؤلفات التي بين أيديتا فجملة ما وقفنا عليه منها، اثنا عشر مرتكزاً في تقعيد القواعد اللغوية النحوية والصرفية بعضها أصول وبعضها مكملات لها، وهي: الاجماع، والقياس، والأكثر والشائع، وتقديم السماع على الكثير الشائع، القياس والشذوذ، وتقوية السماع بالقياس، والقليل، والنادر، والقبيح، والمستكره، والممتنع، والتعليل.

وخلصت الدراسة إلى نتائج منها:

1. الاحتجاج الفكري برز بوضوح في مصنفات أبي علي الفارسي فأكثر المسائل تجلى فيها الفكر اللغوي حتى السماع لديه لم يسلم من تقويته بالقياس تارة.

2. توسع أبو علي الفارسي في القياس فكان شغله الشاغل في كل مسألة ولاسيما الصرفية منها والذي يوضح حبه وهيامه به قولته المشهورة التي نقلها عنه تلميذه ابن جني:"اخطئ في خمسين مسألة مما به الرواية ولا أخطئ في واحدة مما به القياس" أو "أَخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أَخطئ في واحدة من القياس"
3. ترك الفارسي تراثاً لغوياً كبيراً عند تنقله من مدينة الى أخرى يدل على حرصه وجده في التأليف؛ فلذا جاءت مسميات كتبه على البلدان التي زارها ودرَّس فيها منها: المسائل البصرية، والمسائل البغدادية، والمسائل الحلبيات، والمسائل الدمشقية، المسائل الشيرازية...
4. على جانب الاحتجاج الفكري نجده يكثر من السماع: القران الكريم والشعر العربي ولا أثر للحديث النبوي الشريف إلا النذر وبذلك نهج سيبويه وشيوخه.

المصادر والمراجع:

1. (العسكريات في النحو العربي: أبو علي النحوي، ت: د. علي جابر المنصوري (الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع) (عمان -الأردن)، عام النشر: 2002 م، ص76.
2. اسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: 433هـ تح: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1420هـ
3. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية -لبنان/ صيدا.
4. البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: 1425هـ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1416 هـ -1996 م.
5. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزد (المتوفى: 321هـ) تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، 1987م
6. الرسائل الأدبية، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: 255هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الثانية، 1423 هـ.
7. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة 1407 هـ -1987 م
8. معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، 1414 هـ -1993 م
9. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) دار إحياء التراث القديم الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة 1373هـ -أغسطس سنة 1954م.

المجلات:

1. مجلة الألوكة اللغوية والأدبية، الكنان في الخشـــكنان، تح: محمد آل رحاب تاريخ النشـــر 1/2/2015 : ميلادي -1436/4/11هـ.